



مشروع ميزانية المواطن

لتقديم مقتضيات مشروع قانون المالية لسنة 2014 للمواطن

يأتي إصدار ميزانية المواطن لسنة 2014، للمرة الثالثة على التوالي لتكريس نهج الشفافية الذي جعلته الحكومة في صدارة أولوياتها، باعتبار الولوج إلى المعلومة أصبح حقا دستوريا.

وتهدف هذه الوثيقة، التي عملنا على إغنائها بناء على استطلاع رأي المواطنين والحوار مع فعاليات المجتمع المدني، إلى تمكين المواطن العادي والمتخصص على حد سواء، من التفاعل مع مقترحات مشروع قانون المالية على مستوى الإعداد، والفرضيات التي بنى عليها، والتوجهات المؤطرة له، وكذا معطياته المرقمة وتوزيعها على مختلف البرامج والمشاريع، بالإضافة إلى التدابير المزمع اتخاذها خاصة على المستويين الجمركي والجبائي.

وبصفة أدق، فإن هذه الوثيقة، التي تشكل صورة مبسطة لمشروع قانون المالية لسنة 2014، تمكن المواطنين بمختلف فئاتهم وتطلعاتهم، من التعرف على محتوى تنزيل البرنامج الحكومي على المستوى المؤسساتي والاقتصادي والاجتماعي معززا بمؤشرات تخص ما أنجز وما هو متوقع بالنسبة لسنة 2014 وما يلي من السنوات، مع التركيز على التدابير الموجهة لتلبية الاحتياجات الضرورية للمواطنين، وذلك وفقا لأولويات والمتطلبات المجتمعية المطروحة، خاصة بالنسبة للفئات المعوزة، وساكنة العالم القروي والمناطق النائية بما يحقق مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

ويرتكز مشروع قانون المالية لسنة 2014، الذي ترمي هذه الوثيقة إلى تقديمه للمواطن، في بلورة توجهاته ومضامينه على التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطبه بمناسبة عيد العرش المجيد و ذكرى ثورة الملك والشعب و افتتاح السنة التشريعية الحالية، وكذا على الالتزامات المتخذة في إطار البرنامج الحكومي.

و يعتبر هذا المشروع، حلقة أساسية في مسار تفعيل الإصلاحات التي نهجتها بلادنا تحت القيادة السامية لجلالة الملك نصره الله، إصلاحات تدرج في صلب المشروع التنموي الشامل الذي على أساسه حققت بلادنا مكتسبات كبرى في مجال البناء و تدارك الخصاص، سواء تعلق الأمر بالبنى التحتية، أو بتنوع و تحديث النسيج الاقتصادي، أو بالتأطير المتوسط والبعيد المدى لمختلف القطاعات الحيوية ضمن استراتيجيات مدروسة بدأت تعطي أكلها على مستوى بنية مصادر النمو؛ وسواء تعلق الأمر بالتنمية البشرية بمختلف أبعادها.

لقد صيغت مجموع تدابير و إجراءات هذا المشروع وفق تصور مندمج و متكامل، ينبني على الواقعية في تحديد أهدافه، ويجعل من استعادة الثقة في اقتصادنا و ماليتنا مرتكزا لبرامجه و سياساته، و يصبو إلى إحياء الأمل في مغرب الغد، مغرب متقدم و مزدهر يضمن فرص العيش الكريم للجميع.

1. سياق إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2014

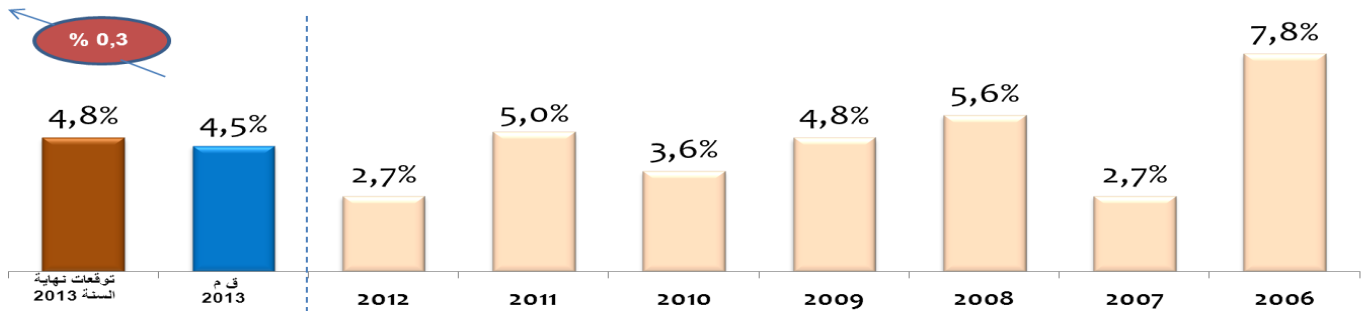
معدل النمو		نسبة إلى الناتج المحلي	السياق الدولي :
2014	2013		
3,6	2,9	العالم	<ul style="list-style-type: none"> • انتعاش تدريجي للنمو الاقتصادي العالمي و للتجارة العالمية؛ • ظهور بوادر تعافي منطقة الأورو من الركود الاقتصادي الذي عانت منه لستة فصول متتالية، خاصة ألمانيا وفرنسا؛ • استمرار عدم استقرار أسعار المواد الأساسية في ارتباط مع تفاقم المخاطر الجيوسياسية والانتعاش التدريجي للاقتصاد العالمي؛ • استمرار المخاطر المرتبطة بتداعيات الأزمة.
1,0	-0,4	منطقة الأورو	
4,9	2,9	التجارة العالمية	

السياق الوطني :

تحسن مستوى النمو الاقتصادي:

ارتفاع توقعات النمو لسنة 2013 من 4.5% إلى 4.8%

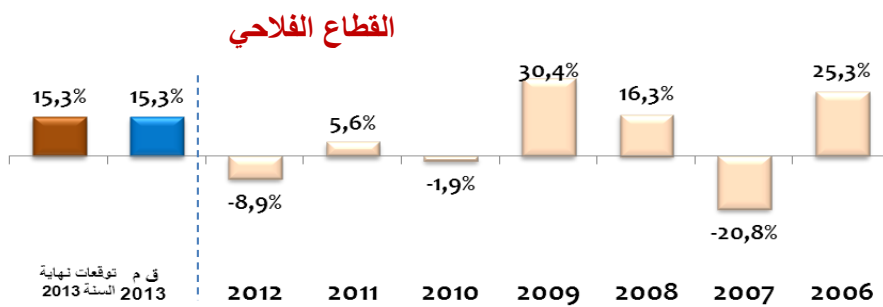
النمو السنوي للناتج الداخلي الخام ب % (حسب أسعار السنة الماضية)



أداء جيد للقطاع الفلاحي وتحسن تدريجي للقطاعات غير الفلاحية:

ساهم الأداء الجيد للقطاع الفلاحي في تعويض تراجع بعض الأنشطة المرتبطة بالقطاعات غير الفلاحية

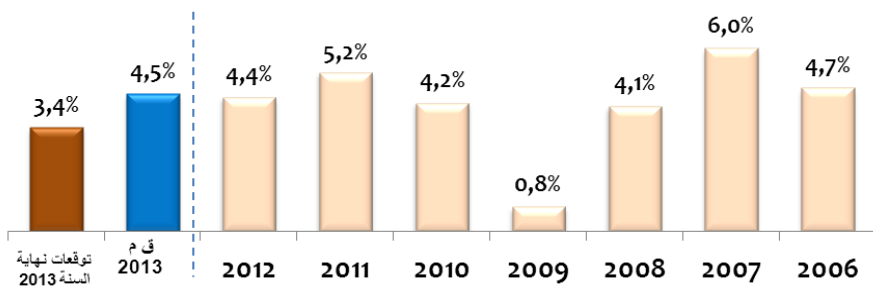
النمو السنوي للقيمة المضافة القطاعية



■ بلغ إنتاج الحبوب 97 مليون قنطار أي ثاني إنتاج قياسي منذ الشروع في مخطط المغرب الأخضر؛

■ استفادت المنتجات الفلاحية الأخرى وخاصة أشجار الفواكه وزراعة الخضراوات، من الأجواء المناخية الجيدة ومن ارتفاع حقيفة السدود التي بلغت 71% إلى نهاية غشت مقابل 57% في نفس الشهر من السنة الماضية.

القطاع غير الفلاحي



بالمقابل :

■ تم تسجيل انخفاض الناتج الداخلي الخام غير الفلاحي نتيجة تقلص تراجع أنشطة العقار و الماء والكهرباء و الصناعات الاستخراجية وضعف إنتاجية الصناعات التحويلية و الخدمات؛

■ في حين عرفت بعض القطاعات نموا جيدا كصناعة السيارات و صناعة الطائرات و الصناعات الغذائية و الإلكترونيك و السياحة و الاتصالات خاصة خلال الفصل الثاني من سنة 2013.

2. فرضيات مشروع قانون المالية لسنة 2014 :

عجز الميزانية :



4,9% من الناتج الداخلي الخام
(46.6 مليار درهم)

معدل النمو :



4,2%

سعر الصرف :



8,5 (دولار/درهم)

متوسط سعر البترول :



105 دولار للبرميل

معدل التضخم :



2%

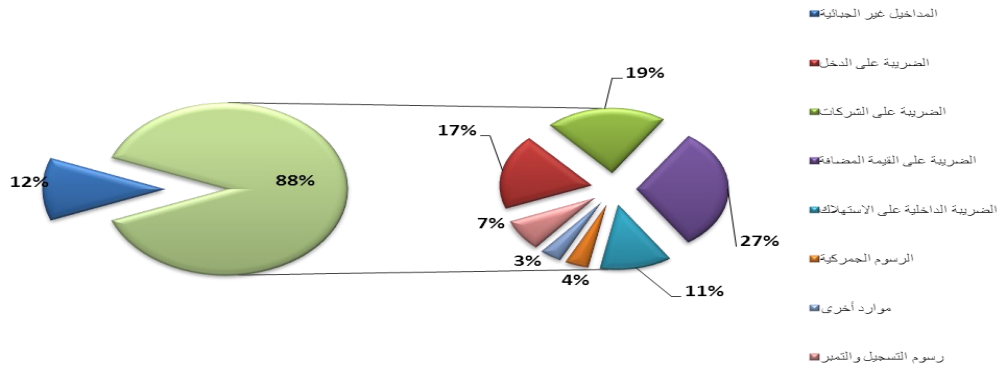
3. موارد ونفقات الدولة

1.3 مجموع الموارد و النفقات :

النسبة المئوية للتغيرات	التغيرات المطلقة	تقديرات الموارد 2014	تقديرات الموارد 2013	I - موارد الدولة :
-6,7%	-19 074	264 430	283 505	- موارد الميزانية العامة :
2,0%	1 521	79 067	77 546	- الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، منها:
-6,6%	-2 828	39 710	42 538	✓ الضريبة على الشركات
6,6%	2 190	35 137	32 947	✓ الضريبة على الدخل
2,4%	1 898	80 830	78 932	- الضرائب غير المباشرة، منها:
2,2%	1 227	57 395	56 168	✓ الضريبة على القيمة المضافة
2,9%	671	23 435	22 764	✓ الضريبة الداخلية على الاستهلاك
-15,2%	-1 376	7 700	9 076	- الرسوم الجمركية
5,9%	818	14 661	13 843	- رسوم التسجيل والتمبر
---	---	---	---	- حصيلة تفويت مساهمات الدولة
-13,7%	-1 722	10 841	12 563	- حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة
---	0	465	465	- عائدات أملاك الدولة
-8,3%	-429	4 755	5 184	- موارد مختلفة
-23,0%	-19 784	66 112	85 896	- موارد الإقتراضات والهبات و الوصايا
-0,1%	-4	3 090	3 095	- موارد ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
14,1%	8 343	67 656	59 313	- موارد الحسابات الخصوصية للخزينة
-3,1%	-10 735	335 177	345 913	مجموع موارد الدولة
النسبة المئوية للتغيرات	التغيرات المطلقة	المبالغ القصوى للتكاليف	المبالغ القصوى للتكاليف	II - نفقات الدولة :
0,0%	93	199 353	199 260	- نفقات التسيير للميزانية العامة :
5,8%	5 700	103 700	98 000	- نفقات الموظفين
2,6%	775	30 959	30 184	- نفقات المعدات والنفقات المختلفة
-9,3%	-6 382	62 028	68 410	- التكاليف المشتركة
0,0%	0	2 666	2 666	- النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية
6,9%	1 542	23 935	22 392	- نفقات الفوائد والعمولات المتعلقة بالدين العمومي
97,8%	16 501	33 378	16 877	- نفقات استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل
-2,0%	-44	2 186	2 229	- نفقات الإستغلال لميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
-16,0%	-9 403	49 502	58 905	- نفقات الإستثمار للميزانية العامة
4,6%	39	905	865	- نفقات الإستثمار لميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
0,5%	269	57 942	57 674	- نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة
2,5%	8 999	367 201	358 203	مجموع نفقات الدولة

2.3 الموارد الضريبية :

1.2.3 توزيع الموارد الضريبية للميزانية العامة برسم مشروع قانون المالية لسنة 2014 *



* دون احتساب موارد الاقتراضات و الهبات و الوصايا

تمثل الضرائب غير المباشرة حوالي 44,3% من المداخيل الجبائية وذلك بمبلغ يقدر 80,83 مليار درهم، مقابل 78,32 مليار درهم سنة 2013 منها :

- ✓ 57,4 مليار درهم برسم الضريبة على القيمة المضافة، أي ما يمثل 31,5% من المداخيل الجبائية.
- ✓ 23,4 مليار درهم برسم الضريبة الداخلية على الاستهلاك، أي ما يمثل 12,9% من المداخيل الجبائية.

تمثل الضرائب المباشرة حوالي 43,4% من المداخيل الجبائية و ذلك بمبلغ يقدر ب 79,1 مقابل 77,5 مليار درهم سنة 2013 منها :

- ✓ 39,7 مليار درهم برسم الضريبة على الشركات، أي ما يمثل 21,8% من المداخيل الجبائية.
- ✓ 35,1 مليار درهم برسم الضريبة على الدخل، أي ما يمثل 19,3% من المداخيل الجبائية.

2.2.3 تصنيف الملتزمين الضريبيين المائة الأوائل برسم الضريبة على الشركات لسنتي 2012 و 2013

المجموع	شركات التمويل والتأمين	المقاولات الصناعية والخدمات	المؤسسات البنكية	أصناف الملتزمين الضريبيين	
				عدد الشركات	إنجازات 2012
100	28	52	20	عدد الشركات	إنجازات 2012
14 982	2 421	5 963	6 598	المبلغ بملايين الدراهم	إنجازات 2012
100	28	52	20	عدد الشركات	إنجازات 2013
14 374	2 100	5 543	6 731	المبلغ بملايين الدراهم	إنجازات 2013

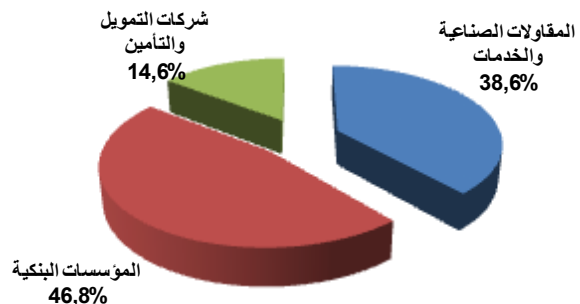
توزيع المداخيل حسب أصناف الملتزمين الضريبيين المائة الأوائل برسم الضريبة على الشركات لسنة 2013

و للمزيد من المعلومات حول التدابير الجبائية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب بالعنوان التالي:

www.tax.gov.ma

أما فيما يخص التدابير الجمركية، فيرجى زيارة الموقع الإلكتروني لإدارة الجمارك و الضرائب الغير المباشرة بالعنوان التالي:

www.douane.gov.ma



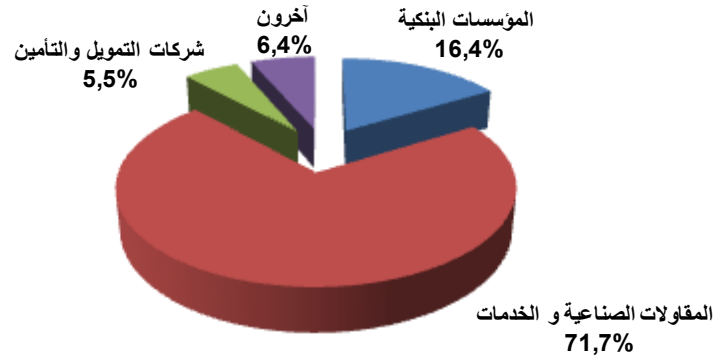
2.3 الموارد الضريبية :

3.2.3 الضريبة على الشركات حسب أصناف الملزمين بملايين الدراهم :

أصناف الملزمين	قانون المالية لسنة 2013	تحيين توقعات 2013 *	مشروع قانون المالية لسنة 2014**
المؤسسات البنكية	7 231	6 731	6 500
المقاولات الصناعية و الخدمات	30 090	27 712	28 460
شركات التمويل والتأمين	2 514	2 303	2 190
آخرون	2 703	2 597	2 560
المجموع	42 538	39 343	39 710

(*) تثبيت التوقعات
(**) توقعات

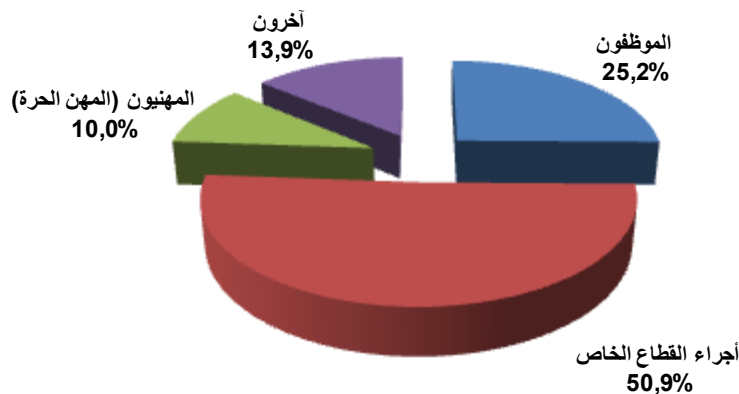
توزيع الضريبة على الشركات حسب أصناف الملزمين برسم مشروع قانون المالية لسنة 2014



4.2.3 الضريبة على الدخل حسب نوعية الدخل بملايين الدراهم :

صنف الملزمين الضريبيين	قانون المالية لسنة 2013	تحيين توقعات 2013	مشروع قانون المالية لسنة 2014*
الموظفون	7 457	8 375	8 860
أجراء القطاع الخاص	16 029	16 729	17 900
المهنيون (المهنة الحرة)	3 547	3 497	3 497
آخرون	5 914	4 779	4 880
المجموع	32 947	33 380	35 137

توزيع الضريبة على الدخل حسب نوعية الدخل برسم مشروع قانون المالية لسنة 2014



5.2.3 الامتيازات الضريبية :

1.5.2.3 توزيع النفقات الضريبية (*) حسب طبيعة المستفيدين برسم سنتي 2012 و 2013

2013		2012		المستفيدون
المبلغ بملايين الدراهم	عدد الامتيازات	المبلغ بملايين الدراهم	عدد الامتيازات	
20 428	184	22 366	178	المقاولات
2 760	18	2 940	18	المنعشون العقاريون
3 878	23	3 911	23	الفلاحون
3 622	13	4 389	13	المصدرون
933	7	998	7	الصيادون
74	14	59	14	المؤسسات التعليمية
9 880	111	9 238	107	الأسر
1 676	19	1 662	19	الأجراء
588	10	540	10	صغار المصنعين
164	5	163	5	حرفيون آخرون
3 612	56	4 440	56	الخدمات العمومية
3 478	28	3 200	28	الدولة
25	20	946	20	وكالات التنمية
109	8	294	8	المؤسسات العمومية
253	61	194	61	آخرون
34 173	412	36 238	402	المجموع

2.5.2.3 توزيع النفقات الضريبية حسب القطاعات برسم سنتي 2012 و 2013

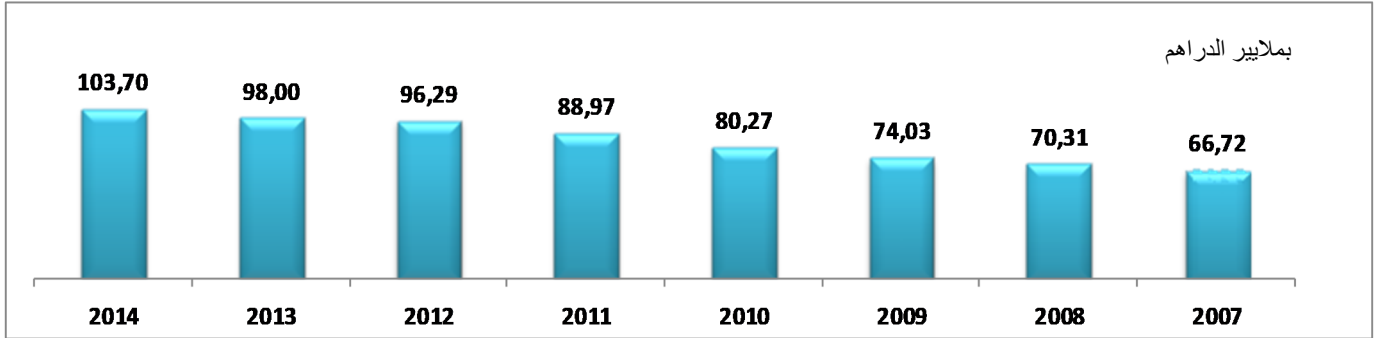
2013		2012		القطاعات
المبلغ بملايين الدراهم	عدد الامتيازات التي تم إحصاؤها	المبلغ بملايين الدراهم	عدد الامتيازات التي تم إحصاؤها	
6075	46	6258	44	الأنشطة العقارية
4183	31	4222	31	الفلاحة والصيد البحري
211	4	245	4	النشر والطبع
725	4	773	4	الكهرباء والنفط والغاز
3622	13	4389	13	الصادرات
382	5	433	5	صناعة السيارات والصناعات الكيماوية
2640	14	2707	14	الصناعات الغذائية
1568	44	1703	40	القطاع المالي
3247	18	2955	18	الاحتياط الاجتماعي
355	27	1564	28	المناطق
1687	52	1611	52	الصحة والقطاع الاجتماعي
1339	21	1224	19	قطاع النقل
2513	17	2231	16	المرافق العمومية
362	4	446	4	السياحة
4308	29	4531	27	تدابير تستفيد منها كافة القطاعات
957	83	947	83	قطاعات أخرى
34173	412	36238	402	المجموع

تعريف النفقات الضريبية : يتضمن النظام الضريبي عدة استثناءات في شكل إعفاءات أو تخفيضات ضريبية أو إسقاطات من القاعدة الضريبية، إلى جانب أسعار تفضيلية وينجم عن هذه الاستثناءات نقص مالي هام في الميزانية العامة للدولة وهي تشبه بذلك النفقات العمومية المباشرة من حيث الانعكاسات التي تخلفها على الميزانية، ولهذا سميت بالنفقات الجبائية.

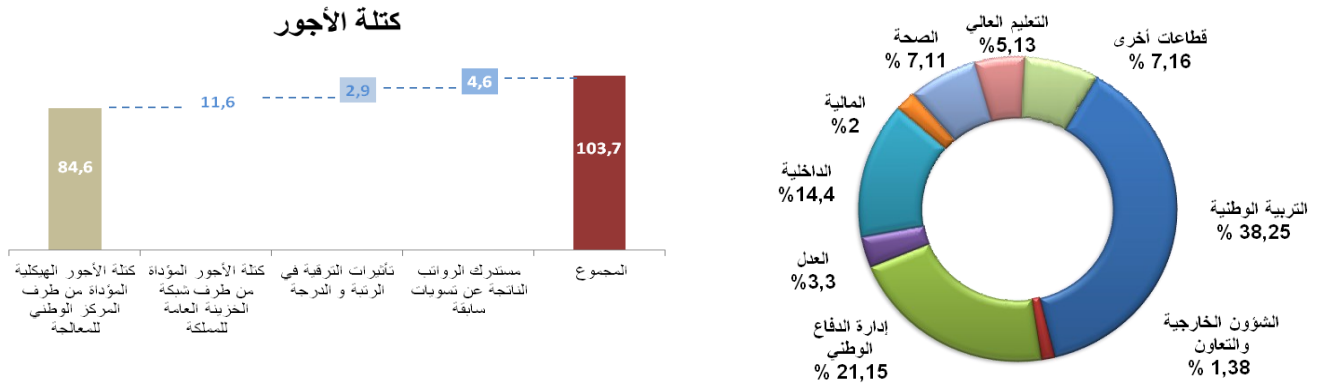
نفقات الميزانية العامة برسم سنة 2014

◆ نفقات التسيير:

كتلة الأجور (103,7 مليار درهم) :

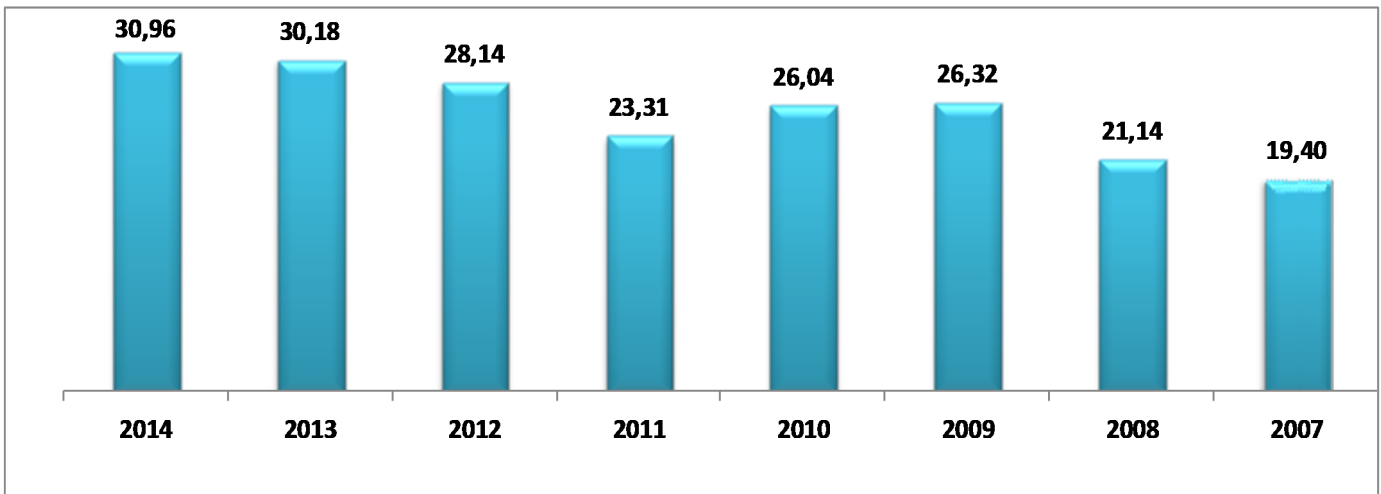


توزيع كتلة الأجور



نفقات المعدات و النفقات المختلفة (30,96 مليار درهم):

حافظت هذه النفقات على المستوى المسجل برسم سنة 2013 ، وذلك عملا بالتوجهات الحكومية الرامية إلى مواصلة ضبط هذا النوع من النفقات و ربطها بالحاجيات الضرورية والملحة للإدارات، دون التأثير على مستوى الخدمات العمومية المقدمة للمواطنين.



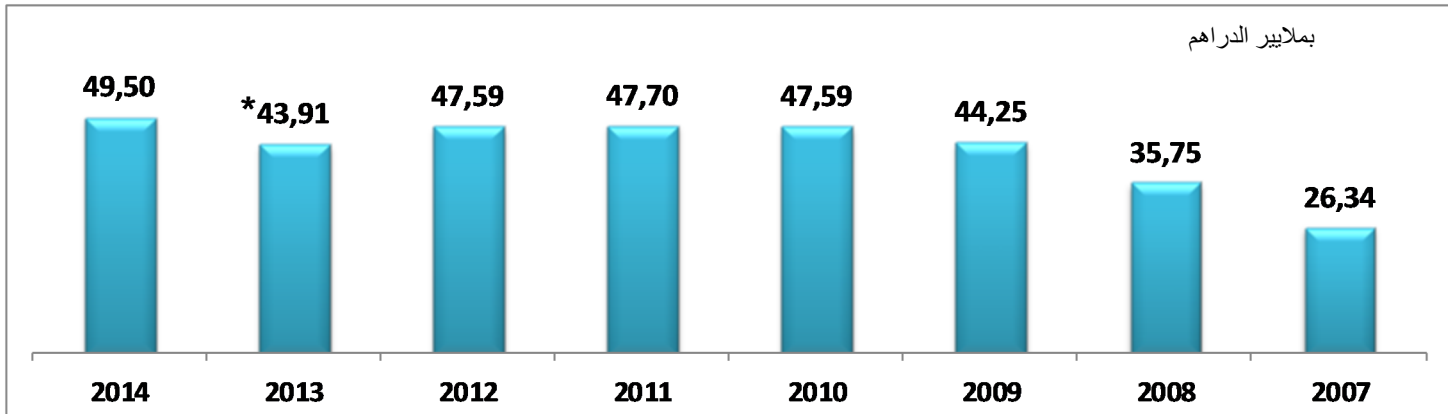
نفقات الميزانية العامة برسم سنة 2014

النفقات المشتركة :

<ul style="list-style-type: none"> • دعم أسعار المواد الاستهلاكية (41,65 مليار درهم) 	<ul style="list-style-type: none"> • المساهمة في أنظمة التقاعد (13,53 مليار درهم)
<p>المواد النفطية: 28 مليار درهم المواد الغذائية: 5 مليار درهم</p> <p>← تحملات 2014 : 33 مليار درهم ← متأخرات 2013 : 6,65 مليار درهم؛ ← التدابير المرافقة: 2 مليار درهم.</p> 	<p>← التي تهم بالأساس:</p> <p>+ 998 مليون درهم : مساهمات الدولة في الصندوق المغربي للتقاعد (مساهمات جديدة للمناصب المحدثّة)؛ + 399 مليون درهم : تصفية جزء من متأخرات الدولة لفائدة الصندوق المغربي للتقاعد. + 100 مليون درهم : تحمل عجز نظام معاشات تقاعد العسكرية.</p> 
 <p>← تنفيذ الأحكام القضائية و الإدارية؛ ← تعويضات خاصة في حالة الوفاة؛ ← معاشات استثنائية.</p>	 <p>← مساهمة الدولة كمشغل في التغطية الصحية.</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عمليات أخرى (4,8 مليار درهم) 	<ul style="list-style-type: none"> • المساهمة في صناديق الاحتياط الاجتماعي (2 مليار درهم)

◆ نفقات الاستثمار: 49,5 مليار درهم

← إعطاء الأولوية للمشاريع الاجتماعية التي توجد في طور الإنجاز و تلك المستفيدة من تمويل خارجي خصوصا التي تندرج في إطار الهبات؛
← تصفية الاعتمادات المرحلة.



* أخذا بعين الاعتبار وقف تنفيذ 15 مليار درهم .

◆ نفقات الدين العمومي :

يونيو 2013	2012	2011	الدين العمومي
			الدين العمومي الخارجي
240 430	212 713	189 108	قيمة الدين العمومي الخارجي (بملايين الدراهم)
			من بينها الدين الخارجي للخرينة
135 522	116 872	99 581	قيمة الدين الخارجي للخرينة (بملايين الدراهم)
15,25%	14,10%	12,40 %	النسبة إلى الناتج الداخلي الخام
			الدين الداخلي للخرينة
415 758	376 805	331 342	قيمة الدين الداخلي للخرينة (بملايين الدراهم)
46,79%	45,50%	41,30%	النسبة إلى الناتج الداخلي الخام
			مجموع دين الخرينة
551 280	493 676	430 923	قيمة دين الخرينة (بملايين الدراهم)
62,04%	59,60%	53,70 %	النسبة إلى الناتج الداخلي الخام
22 346	19 914	18143	مستحقات الفوائد (بملايين الدراهم)
2,51%	2,40%	2,30 %	النسبة إلى الناتج الداخلي الخام
—	—	13 364	دين الخرينة لكل فرد (بالدراهم)
104 908	95 841	89 527	الدين الخارجي للمنشآت والمؤسسات العمومية بملايين الدراهم

التعليقات:

1. تأثير أعباء الدين بتغير أسعار الفائدة

الدين الداخلي

يؤدي ارتفاع سعر الفائدة بـ 0,01% إلى ارتفاع أعباء الدين بمبلغ 28 مليون درهم، أي زيادة الأعباء بنسبة 0,2%.

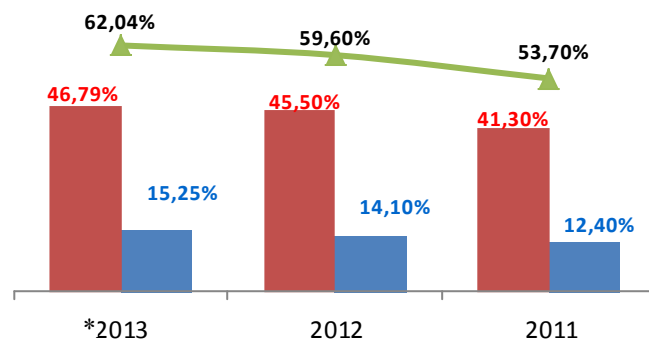
الدين الخارجي

يؤدي ارتفاع سعر الفائدة بـ 0,01%، إلى ارتفاع أعباء الدين بمبلغ 3,3 مليون درهم، أي زيادة الأعباء بنسبة 0,1%.

2. تأثير أعباء الدين بتغير سعر الصرف

في إطار التصور الأقصى لتقلب سعر الأورو بالنسبة للدولار الأمريكي (الزيادة أو التخفيض في قيمة العملة بـ 15% بالنسبة للمستوى الملحوظ لعملة الأورو مقارنة مع عملة الدولار الأمريكي في متم سنة 2012)، فالتأثير المطلق لسعر الصرف على المخزون وخدمة الدين الخارجي للخرينة لا يتجاوز نسبة 0.26%.

تطور دين الخرينة بالنسبة للناتج الداخلي الخام :
الدين الداخلي للخرينة الدين الخارجي للخرينة



(*) يونيو 2013

4. توجهات مشروع قانون المالية لسنة 2014

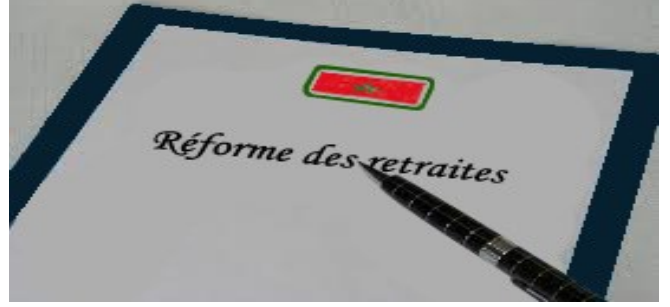
- تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة وتطوير آليات إنعاش التشغيل



- إعادة التوازن للمالية العمومية وضمان استقرار الموجودات الخارجية



- مواصلة البناء المؤسستي وتسريع الإصلاحات الكبرى الهيكلية



- تعزيز آليات التضامن والتماسك الاجتماعي والمجالي





مواصلة التنزيل التشاركي للدستور خاصة عبر تسريع إعداد وتقديم مشاريع القوانين التنظيمية



توفير الأرضية المناسبة لتفعيل النموذج التنموي الجهوي



تفعيل مضامين ميثاق إصلاح منظومة العدالة

إعداد مشروع القانون المنظم للجهة وميثاق اللاتمركز الإداري كمنطلق لإصلاح وإعادة تنظيم هيكل الإدارة وضمان مزيد من التنسيق والنجاحة والقرب على مستوى تنفيذ السياسات العمومية وتحسين وقعها بشكل ملموس على مستوى عيش المواطنين.

توطيد استقلال السلطة القضائية وتعزيز حماية القضاء للحقوق والحريات والارتقاء بفعالية ونجاعة القضاء وتسهيل الولوج إلى القانون والعدالة وإنماء القدرات المؤسسية للمهن القضائية وتحديث الإدارة القضائية وتعزيز حكمتها.

تحسين حكمة تدبير العقار

- تعبئة أراضي الدولة لتشجيع الاستثمار وإنجاز التجهيزات العمومية.
- تصفية الوضعية القانونية للملك الخاص للدولة؛
- حماية الموروث العقاري من خلال تأمين وثائق الملكية؛
- التدبير الدينامي للموروث العقاري بهدف إعادة بناء الوعاء العقاري؛
- تصفية الوضعية القانونية للأراضي المستغلة دون حق أو سند.

المؤسسات العمومية

- مواصلة تفعيل ميثاق الممارسات الجيدة لحكمة المنشآت والمؤسسات العامة؛
- تعميم آلية التعاقد؛
- تسريع مسطرة المصادقة على :
✓ قانون المراقبة المالية؛
✓ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- مع العمل على وضع الآليات الكفيلة بتفعيل مضامينها.
- تطوير سياسة تدبير نشيط للمحفظة العمومية.

إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية

- إطلاق التطبيق التجريبي لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية على مستوى أربعة قطاعات وزارية : التربية الوطنية، الفلاحة، المياه والغابات، الاقتصاد والمالية
- الأهداف :
• استباق المصادقة على نص المشروع؛
• استخلاص الدروس لتسهيل عملية التعميم.
- الآليات :
• اعتماد الهيكل الجديدة للميزانية المبنية على البرامج؛
• إعداد التقرير الوزاري حول الأداء : ربط البرامج بالاستراتيجية والأهداف ومؤشرات القياس.



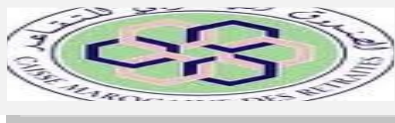
مواصلة إصلاح نظام المقاصة

- الاستمرار في دعم القدرة الشرائية للمواطنين وذلك في حدود الاعتمادات المرصودة بقانون المالية؛
- مواصلة تفعيل نظام المقايضة النسبي لأسعار بعض المواد النفطية السائلة؛
- تغطية المخاطر المرتبطة بالارتفاعات القوية لسعر الغاز وال من أجل الإبقاء على الارتفاع السعر الداخلي عند الاستهلاك في مستوى أقصى؛
- القيام بمجموعة من التدابير للحد من الآثار المحتملة لتفعيل هذا النظام على بعض القطاعات وتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي الموجهة للفئات المعوزة.



تفعيل توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات

- مواصلة سياسة توسيع الوعاء الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكّل؛
- اعتماد إصلاح شامل لمنظومة الضريبة على القيمة المضافة لتمكينها من لعب دورها الحيادي؛
- عدم إحداث إعفاءات ضريبية جديدة مع العمل على حذف الإعفاءات غير المبررة؛
- حذف الاستثناء الضريبي بالنسبة للاستثمارات الفلاحية الكبرى، والاحتفاظ بسريانه بالنسبة لصغار ومتوسطي الفلاحين؛
- تعزيز الثقة بين الإدارة الجبائية و الملتزمين و إيلاها الأهمية التي تستحقها.



إصلاح أنظمة التقاعد

اعتماد إصلاح يهتم بمقاييس نظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد بغية تمديد أفق ديمومته. ويجب أن يحترم إصلاح مقاييس نظام المعاشات المدنية المبادئ الكبرى التالية :

المبدأ 1 : توجيه إصلاح المقاييس في اتجاه القطب العمومي الذي من المنتظر أن يجمع بين الصندوق المغربي للتقاعد والنظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد؛

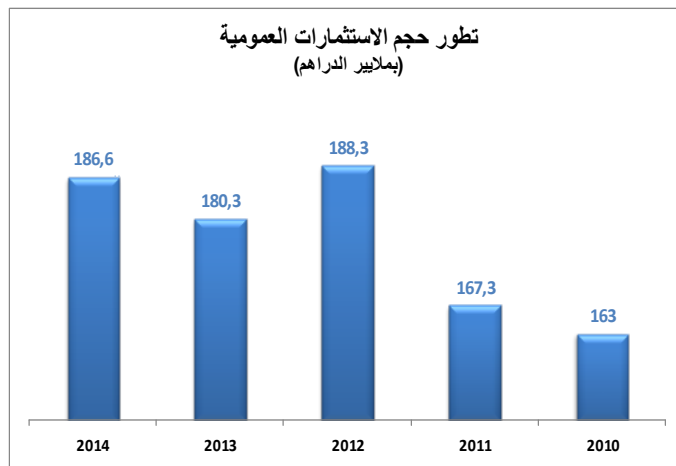
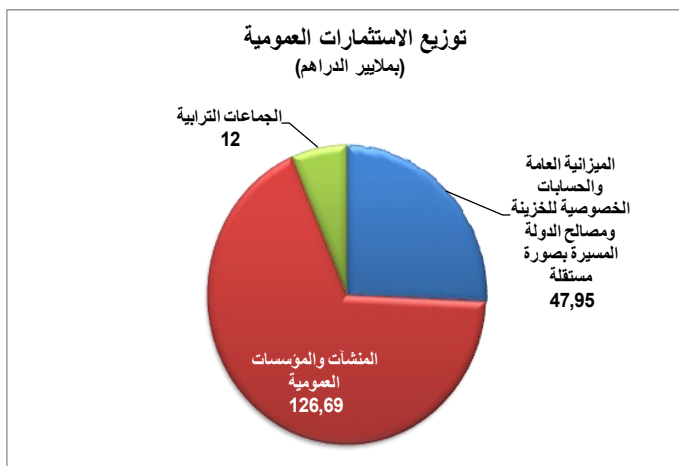
المبدأ 2 : ضمان تعريفه عادلة من أجل ضمان تغطية ملائمة للالتزامات المستقبلية؛

المبدأ 3 : تمديد أفق ديمومة النظام ل 10 سنوات على الأقل مع تطبيق مبدأ التدرج في اعتماد الإجراءات.

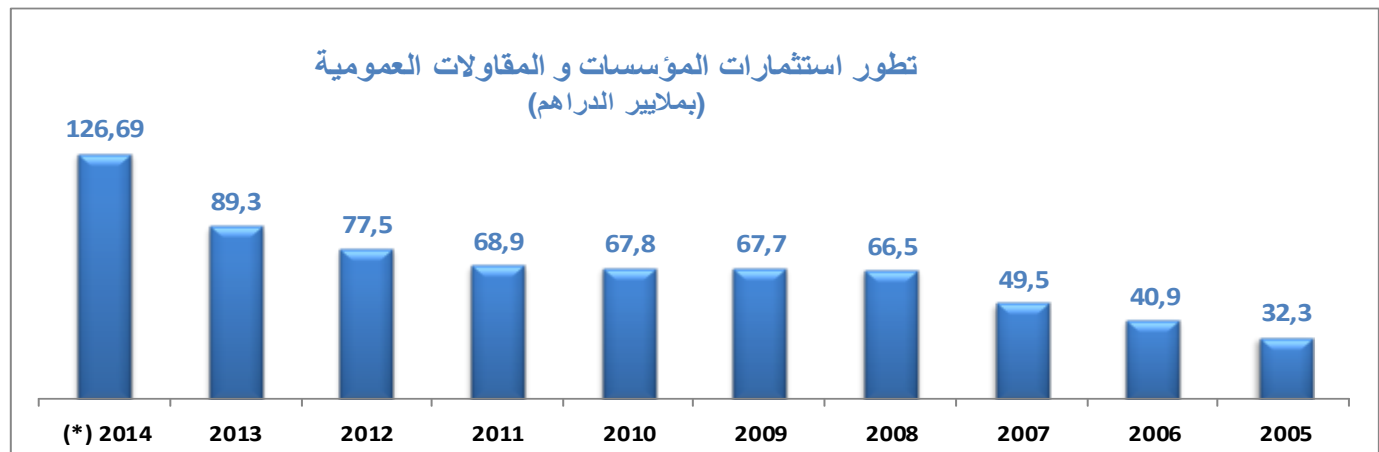
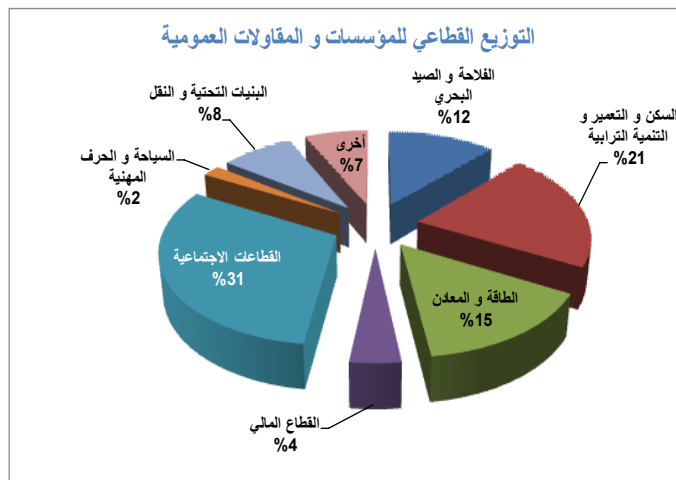
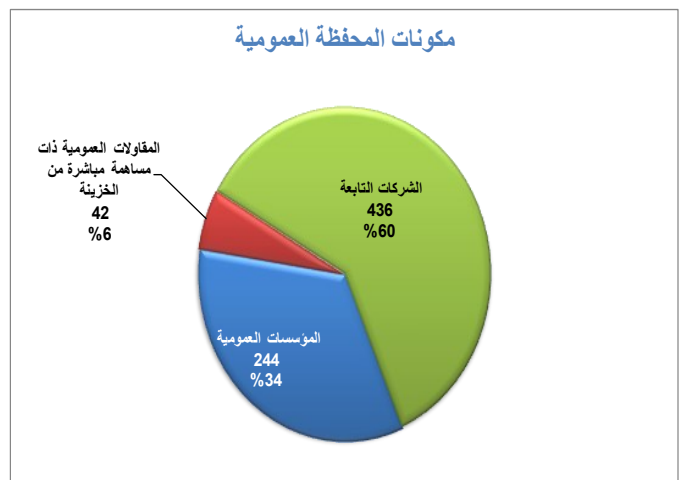
2.4 تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة وتطوير آليات إنعاش التشغيل :

1.2.4 مواصلة السياسة الإرادية للاستثمار العمومي وفق منظور يبني على الشراكة مع القطاع الخاص :

رفع المجهود الاستثماري العمومي سنة 2014 ليصل إلى 186,64 مليار درهم موزعة على النحو التالي :



المؤسسات و المقاولات العمومية : فاعل أساسي في الاستثمار العمومي



(*) توقعات مشروع قانون المالية

2.4 تحفيز النمو ودعم الاستثمار والمقاولة وتطوير آليات إنعاش التشغيل :

1.2.4 مواصلة السياسة الإردادية للاستثمار العمومي وفق منظور يبني على الشراكة مع القطاع الخاص :

تأهيل البنية التحتية



تهيئة الموانئ (838 مليون درهم)

إنجازات سنة 2013:

- ◆ انطلاق أشغال إنجاز مشروع ميناء آسفي الجديد (4 مليار درهم)؛
- ◆ إنهاء أشغال توسيع ميناء طرفاية (505 مليون درهم)؛
- ◆ إنهاء أشغال توسيع ميناء الداخلة (370 مليون درهم)؛

المشاريع المبرمجة برسم سنة 2014:

- ◆ إنهاء الشطر الأول من مشروع طنجة المتوسطي 2 ومواصلة إنجاز مشروع تحويل منطقة الميناء لطنجة المدينة؛
- ◆ مواصلة إنجاز مشروع ميناء آسفي الجديد؛
- ◆ إنجاز مشروع ميناء المهيريز بإقليم واد الذهب؛
- ◆ انطلاق أشغال توسعة منصات ميناء الجبهة بإقليم شفشاون.



برنامج بناء السدود (1,2 مليار درهم)

إنجازات سنة 2013:

- ◆ إتمام أشغال بناء 3 سدود كبيرة ويتعلق الأمر بسد تيوين بإقليم ورزازات و سد زرارر بإقليم الصويرة و سد تبمكيت بإقليم الرشيدية؛
- ◆ بلغ عدد السدود الصغيرة المنجزة إلى غاية متم سنة 2013 ما يفوق 100 منشأة.

المشاريع المبرمجة برسم سنة 2014:

- ◆ الانتهاء من إنجاز سد مولاي بوشة بإقليم تطوان وسد مارتيل الواقع على وادي مهيترات على بعد 15 كلم من مدينة تطوان وسد سيدي عبد الله بإقليم تارودانت وسد دار الخروفة بإقليم العرائش؛
- ◆ مواصلة إنجاز 5 سدود كبيرة منها سد خروب على وادي خروب بولاية طنجة وسد كدوسة بإقليم الراشيدية وسد تاركة اوماي بإقليم كرسيف؛
- ◆ مواصلة بناء السدود الصغيرة.



برنامج السكك الحديدية (7,5 مليار درهم)

إنجازات سنة 2013:

- ◆ بلغت نسبة تطور إنجازات المشروع المتعلق بالخط الفائق السرعة الرابط بين طنجة والدار البيضاء، عند نهاية يونيو من سنة 2013، نسبة إجمالية قدرها 55%.

المشاريع المبرمجة برسم سنة 2014:

- ◆ مواصلة إنجاز أشغال مشروع القطار فائق السرعة ؛
- ◆ إحداث الخط السككي الثالث الرابط بين القنيطرة والدار البيضاء؛
- ◆ إحداث الخط السككي الثاني الرابط بين سطات ومراكش؛
- ◆ تأهيل الخط الرابط بين سيدي قاسم وطنجة و كهربة الخط الرابط بين فاس ووجدة؛
- ◆ إعداد الدراسات اللازمة لتوسيع الشبكة (بني ملال وطنجة و تطوان)؛
- ◆ إحداث محطات لوجستية للسلع و البضائع بكل من فاس ومراكش وطنجة وزناتة وميتا.



برنامج الطرق السيارة (8 مليار درهم)

إنجازات سنة 2013:

- ◆ مواصلة إنجاز برنامج الطرق السريعة، خاصة المقطع الرابط بين تازة والحسيمة (148.5 كلم) وبين سلوان وأحفير (83 كلم) وكذا تثنية المحور وجدة - الناظور (102 كلم) والعرائش - القصر الكبير (27 كلم)؛
- ◆ مواصلة أشغال الطريق السيار برشيد - بني ملال (172 كلم)؛
- ◆ مواصلة إنجاز الخط الثالث للطريق السيار الرباط - الدار البيضاء على مسافة 57,3 كلم؛
- ◆ إعطاء انطلاقة إنجاز الطريق السيار الرابط بين الجديدة و آسفي (143 كلم).

المشاريع المبرمجة برسم سنة 2014:

- ◆ صيانة وتكثيف الشبكة الطرقية ؛
- ◆ انطلاق أشغال مشروع المحور المداري لبركان (14 كلم)؛
- ◆ الانتهاء من إنجاز أشغال الخط الثالث للطريق السيار الرباط - الدار البيضاء؛
- ◆ مواصلة أشغال الطريق السيار برشيد - بني ملال؛
- ◆ مواصلة إنجاز المحور المداري للرباط (41 كلم).

تطوير الاستراتيجيات القطاعية ذات القيمة المضافة العالية



عصرنة قطاع الصيد البحري (863,5 مليون درهم)

- ◆ مواصلة برنامج دعم الصيد التقليدي والساحلي وتطوير قطاع تربية الأسماك ؛
- ◆ مواصلة إحداث قرى للصيادين و بناء مراكز تفريغ عصرية؛
- ◆ مواصلة برنامج دعم التصدير ؛
- ◆ توطيد نظام حماية الثروة السمكية؛
- ◆ إحداث 3 مراكز لتأهيل الصيد البحري بكل من بوجدور وطنجة وسيدي افني.



مواصلة إنجاز برامج الدعامتين الأولى والثانية (7,1 مليار درهم)

- ◆ مواصلة إحداث الأقطاب الفلاحية بكل من بركان ومكناس وتادلة وسوس ماسة.
- ◆ دعم الاستثمار الفلاحي الخاص؛
- ◆ مواصلة تأهيل الغرف الفلاحية؛
- ◆ توسيع شبكة الري ودعم مشاريع تثمين الأراضي الفلاحية؛
- ◆ دعم المنتجات المحلية واعتماد معايير الجودة.



الحفاظ على البيئة (536 مليون درهم)

إنجازات سنة 2013:

- ◆ تمويل مشاريع تهم التطهير السائل لفائدة 102 مدينة ومركز حضري بكلفة بلغت 265 مليون درهم؛
- ◆ مواصلة إحداث المطارح المراقبة لفائدة إقليمي طنجة وورزازات؛
- ◆ تنظيم حملات التوعية و التحسيس بضرورة المحافظة على البيئة.

المشاريع المبرمجة برسم سنة 2014:

- ◆ مواصلة تفعيل البرنامجين الوطنيين للنفايات الصلبة والتطهير السائل لفائدة 123 مدينة ومركز حضري؛
- ◆ المساهمة في تمويل إنجاز المركز الوطني لتنقية النفايات الخاصة؛
- ◆ مواصلة برنامج التدبير المندمج للمناطق الساحلية بالجهة الشرقية بشراكة مع الصندوق العالمي للبيئة.



تطوير الطاقات المتجددة (8,6 مليار درهم)

إنجازات سنة 2013:

- ◆ مواصلة إنجاز المحطة الريحية بأخفنيير (200 ميكاواط) و المحطة الريحية بالهومة (50 ميكاواط) وإتمام عملية توسعة محطة الجرف الأصفر بإنجاز وحدتين لإنتاج الطاقة (350 ميكاواط)؛
- ◆ مواصلة بناء الشطر الأول من المركب الشمسي لوارزازات بقدرة تصل إلى 160 ميغاواط و كلفة تقدر ب 1 مليار درهم وتطوير الشطرين الثاني والثالث للمركب؛
- ◆ الانتهاء من الدراسات و طلب العروض للمحطة الريحية بتازة (150 ميكاواط)؛
- ◆ تقوية العرض على الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة.

المشاريع المبرمجة برسم سنة 2014:

- ◆ تسريع برنامج النجاعة الطاقية وتطوير الطاقات البديلة؛
- ◆ تقوية الترسنة التشريعية المنظمة لإنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقات المتجددة ؛
- ◆ انطلاق أشغال بناء الشطر الرابع من المركب الشمسي لوارزازات؛
- ◆ تأهيل الموارد البشرية من خلال بناء و تجهيز 3 معاهد للتكوين في وجدة وطنجة وورزازات.

تطوير الاستراتيجيات القطاعية ذات القيمة المضافة العالية

المغرب
الرقمي
2013



المغرب الرقمي
2013
(5,2 مليار درهم خلال الفترة
2013-2009)

حصيلة الاستراتيجية (2013-2009)

← التحول الاجتماعي :

- ◆ إتمام ربط 2957 مؤسسة مدرسية بشبكة الأنترنت؛
- ◆ تنفيذ المرحلة الرابعة من برنامج "إنجاز" بكلفة 81 مليون درهم ومعدل استجابة بلغ 80%.

← برنامج "الحكومة الرقمية" :

- ◆ إطلاق 35 خدمة عبر شبكة الأنترنت بالإضافة إلى 25 خدمة في مرحلة التطوير.

← إنتاجية المقاولات الصغرى والمتوسطة :

- ◆ تقديم الدعم ل 301 مقاولة صغرى ومتوسطة في إطار برنامج "مساندة" ؛
- ◆ بيع 439 حزمة "انفتاح" بغلاف مالي يناهز 1.6 مليون

برنامج العمل في أفق 2014

- ◆ إطلاق نسخة جديدة من برنامج "إنجاز" لفائدة 26.000 طالب؛
- ◆ إنجاز مخطط تواصل حول برنامج "الحكومة الرقمية"؛
- ◆ مواصلة تعبئة التمويلات للتشجيع على استعمال النظام الإلكتروني الخاص بالوثائق التجارية.



تسريع وتيرة إنجاز
مخطط الانبثاق الصناعي
(480 مليون درهم)

1- مواصلة تطوير المهن العالمية للمغرب من خلال:

- ◆ مواصلة إنجاز مناطق صناعية بكل من الدار البيضاء و القنيطرة و طنجة و المحمدية؛
- ◆ دعم إنتاج "مصنع رونو" للسيارات و تقوية سلسلة الإنتاج؛
- ◆ إتمام مصنع "بومباردي" و تقوية سلسلة إنتاج أجزاء الطائرات؛
- ◆ تفعيل الإجراءات الأولية لرؤية "النسيج 2025" ودراسة تفعيل إحداث بورصة لتجارة الجلد.

2- تطوير قطاعات صناعية جديدة ذات قيمة مضافة عالية

كالصناعات الكيماوية وشبه كيميائية ؛

3- تطوير الصناعات الدوائية عبر دعم إنتاج الأدوية و تطوير تنافسية الشركات المختصة؛

4- تطوير المناولة الصناعية ونقل التكنولوجيا والاندماج الصناعي؛

5- توفير الموارد البشرية المؤهلة من خلال تفعيل برامج

التكوين في مجالات صناعة السيارات والإلكترونيك وصناعة الطائرات، و ذلك عبر إحداث مراكز التكوين العالي الجودة كالمدرسة المركزية للدار البيضاء.



تثمين منتوجات الصناعة التقليدية
(262 مليون درهم)

- ◆ بناء مجمعات مندمجة للصناعة التقليدية ومواصلة بناء قرى الحرفيين بكل من دمنات والداخلة وبركان وتاوريرت واسفي ؛
- ◆ تثمين فضاءات أنشطة الصناعة التقليدية بكل من خميس الزمامرة وبن جليك وعين النقيب و الرميكة؛
- ◆ تكثيف عمليات الترويج وتسجيل علامات الجودة؛
- ◆ تجهيز بعض دور الصناعة في ميدان النسيج لفائدة المرأة القروية.

2.2.4 إيلاء أهمية خاصة لدعم المقاولات، وخاصة منها الصغرى والمتوسطة :



إجراءات لتعزيز الثقة

- ◆ تبسيط المساطر وتقوية المنافسة وتفعيل الإجراءات المتعلقة بتخصيص 20% من الصفقات المبرمجة برسم السنة المالية 2014 للمقاولات الصغرى و المتوسطة والتطبيق الفعلي والمعمم للأفضلية الوطنية؛
- ◆ مواصلة إعطاء الأولوية لتسريع آجال الأداء واسترجاع الضريبة على القيمة المضافة؛



إجراءات لدعم التمويل

- ◆ وضع الآليات الضرورية لتسهيل ولوج المقاولات الصغرى والمتوسطة للتمويل : "ضمان للتصدير"، "مواكبة"، "رأسمال المخاطر"، ...
- ◆ مواكبة المقاولات في وضعية صعبة؛
- ◆ تفعيل التحفيزات الضريبية الكفيلة بتشجيع المقاولات على ولوج البورصة.



إجراءات لتحديث وعصرنة المقاولات

- ◆ دعم البحث والابتكار واستعمال التكنولوجيات الحديثة : برامج "انطلاق" و "تطوير" و "الخدمات التكنولوجية الشبكية"، بغلاف مالي يبلغ 160 مليون درهم؛
- ◆ إعادة التأهيل و المواكبة : برامج "امتياز" و "مساندة" بغلاف مالي يبلغ 320 مليون درهم.



إجراءات لتبسيط الالتزامات الجبائية للمقاولات

- ◆ الإقرار التدريجي لسعرين للضريبة على القيمة المضافة سعياً بالأساس إلى التخفيف من حالات المصدم في أفق حذفها نهائياً؛
- ◆ إلغاء قاعدة الفاصل الزمني المتعلق بالخصم؛
- ◆ إحداث نظام التصريح الذاتي، الذي يروم تبسيط وتخفيف الالتزامات الجبائية للمقاولات الوطنية المترتبة عن تعاملها مع المقاولات الأجنبية غير المقيمة بالمغرب.

◆ برنامج عمل 2014 :



← مواصلة تنفيذ و تطوير برامج إنعاش التشغيل القائمة:

- ◆ انجاز 55.000 عملية إدماج في إطار برنامج "إدماج"؛
- ◆ استفادة 18.000 شخص في إطار برنامج "تأهيل"؛
- ◆ مواكبة 1.500 حامل مشروع في إطار التشغيل الذاتي (المقاولات الصغيرة جدا و الأنشطة المدرة للدخل)؛
- ◆ استفادة 65.000 شخص من مقابلات التمويع في سوق الشغل، بالإضافة إلى 40.000 مستفيد من ورشات العمل للبحث عن الشغل.

← اعتماد برامج جديدة:

- ◆ وضع برنامج "مبادرة" يهم تشجيع التشغيل ذي المنفعة الاجتماعية داخل النسيج الجمعي؛
- ◆ إطلاق برنامج "تأطير" لفائدة حاملي الشهادات المعنيين بالبطالة الطويلة الأمد و الذي يهدف إلى تأطير و تحسين قابلية التشغيل لدى الباحثين عن الشغل.

← منجزات برامج إنعاش التشغيل :

المؤشرات	توقعات 2013	إنجازات نهاية ماي 2013	نسبة الانجاز	توقعات 2014
-إدماج الباحثين عن العمل في إطار برنامج إدماج	65.000	20.768	% 32	55.000
-تحسين تشغيل الباحثين عن عمل في إطار برنامج تأهيل	20.000	11.818	% 59	18.000
-مواكبة حاملي المشاريع في إطار برنامج مقاولتي	جميع الراغبين في إحداث مقاولتي	700	-	جميع الراغبين في إحداث مقاولتي
-عدد المقاولات المحدث في إطار برنامج مقاولتي	500	329	% 66	500
-عدد مناصب الشغل المحدث في إطار برنامج مقاولتي	1.000	479	% 48	1.500

← تدابير إضافية:

- ◆ إحداث 17 975 منصبا ماليا توجه بالأساس لقطاعات التعليم و الصحة و الدفاع الوطني (11 100 منصبا) :
- ✓ قطاع التربية الوطنية : 7 000 منصب مالي؛
- ✓ قطاع الصحة : 2 000 منصب مالي؛
- ✓ الدفاع الوطني : 1 800 منصب مالي؛
- ✓ قطاع التعليم العالي : 300 منصب مالي.



- ◆ تفعيل نظام التعويض عن فقدان الشغل؛
- ◆ تعديل مقتضيات القانون 16/93 من أجل استهداف و تحسين جاذبية الباحثين عن العمل عبر تجويد برامج التكوين و الإدماج؛
- ◆ وضع الآليات الضرورية لإحداث المرصد الوطني للتشغيل والذي يأتي في إطار التزام المغرب بتنفيذ الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي.

3.4 تعزيز آليات التضامن والتماسك الاجتماعي والمجالي :

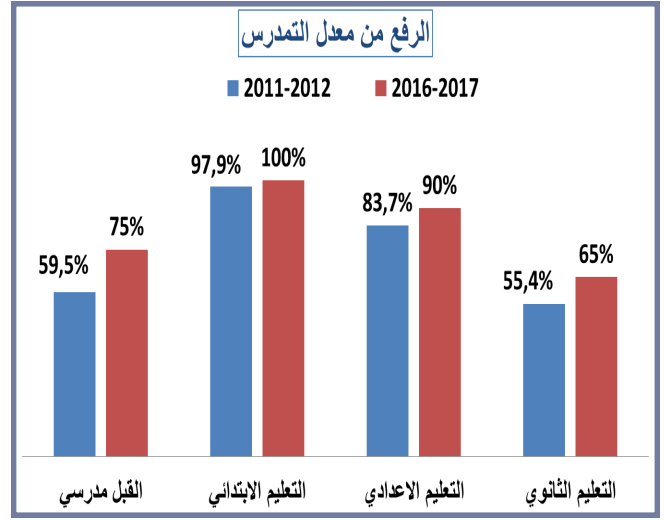
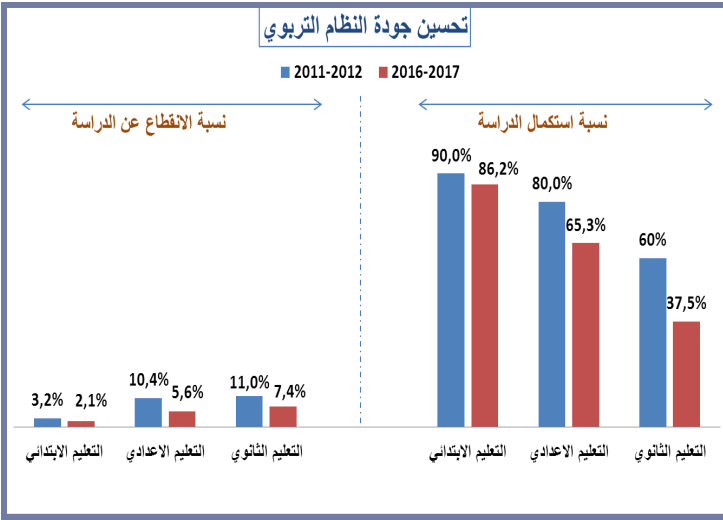
1.3.4 النهوض بالمنظومة التربوية: (45,58 مليار درهم) :



في إطار استمرارية المجهودات المبذولة لإصلاح التعليم منذ سنة 2000 و التي توجهت بوضع البرنامج الاستعجالي 2009-2012، ونظرا للصعوبات التي يواجهها تنزيل هذا الإصلاح، أعدت وزارة التربية الوطنية خطة للتنمية الاستراتيجية على المدى المتوسط برسم الفترة 2014-2016، تتمحور حول خمس فضاءات و تتكون من 16 مشروع و 66 إجراء و تستهدف:

2. تحسين جودة التعليم

1. الرفع من العرض المدرسي و تكافؤ الفرص:



3. تطوير المؤسسات المدرسية: تكيف المنظومة التربوية و التكوينية مع الاحتياجات و الشروط المجالية، و تطوير الاجراءات المتعلقة بتسيير المؤسسة المدرسية و كذا تحديد المسؤوليات؛
4. تطوير الحكامة: مواصلة التحكم بالتسيير و تحسين الأداء من خلال التنظيم المؤسساتي و التعاقد و كذا تفعيل المخطط التوجيهي للنظام المعلوماتي 2012-2016 المصادق عنه سنة 2011؛
5. تعزيز قدرات و فعالية الموارد البشرية: إعداد و تفعيل الاستراتيجية الشاملة و المتكاملة لتدبير الموارد البشرية و كذا الانتهاء من وضع نظام معلوماتي للموارد البشرية.

◆ تفعيل برنامج عمل 2014 من خلال:

◆ أهم المؤشرات و الانجازات برسم سنة 2013:

- ✓ إحداث 50 مدرسة جماعية جديدة؛
- ✓ بناء 74 ثانوية و 85 إعدادية؛
- ✓ تجديد 1000 مؤسسة مدرسية جاهزة؛
- ✓ بناء 569 مؤسسة تعليمية؛
- ✓ ربط 2200 مؤسسة مدرسية بشبكة الكهرباء و الماء و الصرف الصحي؛
- ✓ إعادة هيكلة و تجهيز 3520 مؤسسة تعليمية و كذا انجاز الصيانة الوقائية لفائدة 10.016 مؤسسة تعليمية.

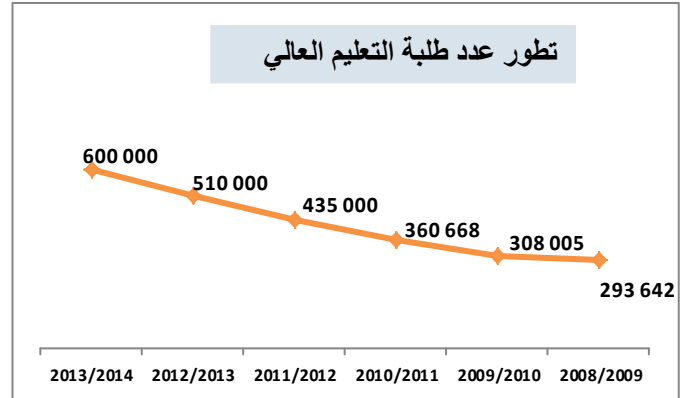
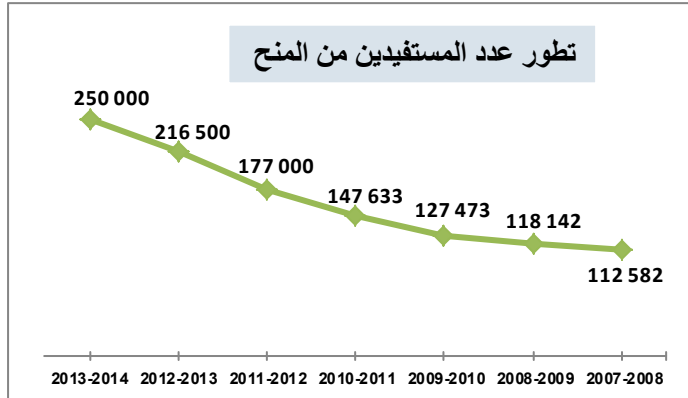
المؤشرات	الإجازات خلال الفترة 2012 - 2013
- عدد الأطفال المتعلمين	6.544.955
- عدد المؤسسات المدرسية	10.208
- معدل تدرّس الأطفال ما بين 6 و 11 سنة	99,6%
- نسبة التمدّس الأطفال ما بين 12 و 14 سنة	85,4 %
- نسبة تدرّس الإناث بالعالم القروي	57,8 %
- نسبة استكمال الدراسة بالسلك الإبتدائي و الاعدادي و الثانوي	42 %
- نسبة النجاح بالباكالوريا	57,31 %



2.3.4 تطوير التعليم العالي: (800 مليون درهم) :

♦ التدابير المبرمجة برسم سنة 2014 و التي تعرف تسجيل أكثر من 600.000 طالب :

التدابير	التوقعات
توسيع و إعادة تأهيل البنيات التحتية الحالية	* استكمال بناء 25 مدرج ؛ * انطلاق أشغال بناء حيين جامعيين جديدين؛ * انطلاق أشغال بناء كلية الطب والصيدلة بكل من أكادير وطنجة و كلية علوم الشريعة بالسمارة، و المدرسة الوطنية للتجارة و التسيير بالداخلة، و المدرسة العليا للتكنولوجيا ببني ملال، و كذا المدرسة العليا للتكنولوجيا بقلعة السراغنة (مرحلة البناء).
إجراءات ذات طابع اجتماعي	* الرفع من عدد المستفيدين من المنح ليصل بذلك إلى 250.000 مستفيد؛ * توسيع و تسهيل الولوج إلى الخدمات الصحية لفائدة الطلبة كمرحلة أولى لتطبيق التغطية الصحية.
إجراءات تحسين الجودة	* وضع آليات للحد من الخلل المترتب عن تغيير لغة التدريس بالمواد العلمية ؛ * تسريع عملية تأهيل الطلبة لتمكينهم من العمل في المهن الجديدة للمغرب، و التي تعرف نقصا كبيرا في اليد العاملة المؤهلة خاصة في قطاع صناعة السيارات و مراكز الاتصال و صناعة الطائرات؛ * تعزيز إشعاع الجامعة المغربية على المستوى الدولي من خلال وضع مشروع قانون يهدف إلى تجميع جامعة محمد الخامس أكدال و جامعة محمد الخامس السويسي و كذا تجميع جامعة الحسن الثاني عين الشق و جامعة الحسن الثاني المحمدية.



♦ أهم الانجازات برسم سنة 2013 :

التدابير	الانجازات
توسيع و إعادة تأهيل البنيات التحتية الحالية	* انطلاق أشغال بناء 6 مؤسسات جامعية جديدة بكل من أكادير وطنجة، المدرسة العليا للتكنولوجيا ببني ملال، المدرسة العليا للتكنولوجيا بقلعة السراغنة، المدرسة الوطنية للتجارة و التسيير بالداخلة و كلية علوم الشريعة بالسمارة (مرحلة الدراسة)؛ * انطلاق أشغال بناء 25 مدرج بالجامعات أي 15.900 مقعد إضافي؛ * بلوغ 1.160 شعبة ذات الطابع المهني؛ * توسعة 4 أحياء جامعية بكل من مولاي اسماعيل الرباط، مكناس، الرباط و أكادير و كذا بناء حيين جامعيين بفاس و بني ملال؛ * فتح 6 مطاعم جامعية جديدة بكل من طنجة، سطات، القنيطرة، بني ملال، أكادير و الحسيمة.
إجراءات ذات طابع اجتماعي	* رفع عدد المستفيدين من المنح إلى 216.500 مستفيد ؛ * تفعيل المرسوم المتعلق بالرفع من قيمة المنح بـ 200 درهم شهريا لفائدة سلك الإجازة و 300 درهم شهريا لفائدة سلك الماستر و الدكتوراه.
إجراءات تحسين الجودة	* اعتماد نظام إداري جديد لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي و تكوين الأطر (مرسوم رقم 2.12.790 بتاريخ 19 فبراير 2013 و القرار رقم 1355.13 بتاريخ 22 أبريل 2013)؛ * مصادقة مجلس الحكومة على قانون إحداث وكالة لتقييم التعليم العالي و البحث العلمي؛ * تنظيم المناظرة الأولى حول البحث العلمي و تطوير الفوسفاط بالصخيرات.

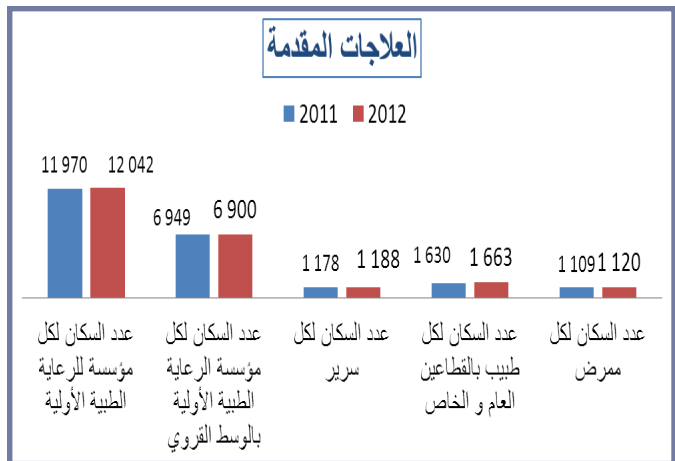
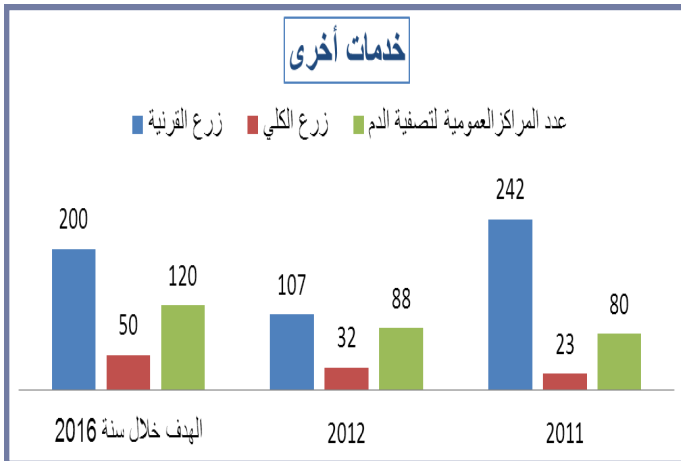
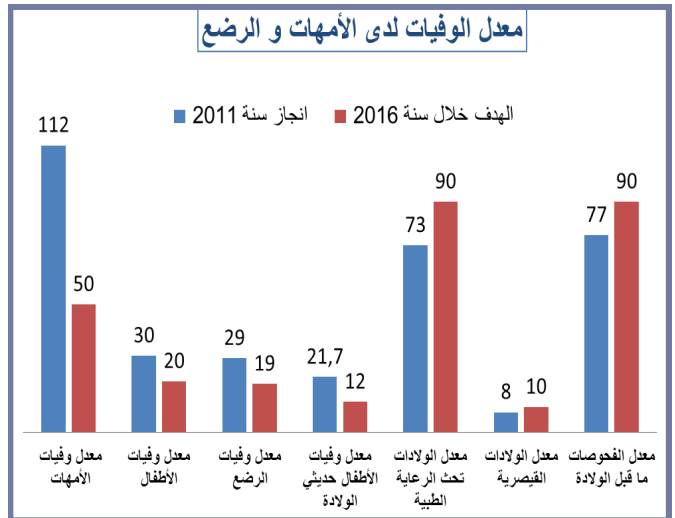
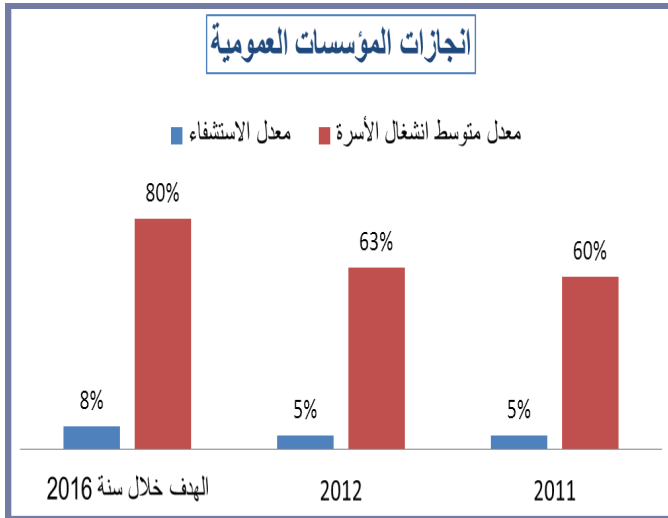
3.3.4 تحسين الخدمات الصحية : (12,91 مليار درهم)



أهم التدابير المبرمجة برسم سنة 2014:

- ✓ تعزيز عملية تعميم نظام المساعدة الطبية و مواصلة الدراسة العامة لاقتراح السيناريوهات المتعلقة بالتغطية الصحية الإجبارية لفائدة الحرفيين وأصحاب المهن الحرة؛
- ✓ تفعيل البرنامج الوطني للتكفل بالحالات الاستعجالية الطبية عبر مواصلة التدابير اللازمة لوضع وحدات طبية استعجالية للقرب و تحسين مستوى مصالح المساعدة الطبية الاستعجالية؛
- ✓ مواصلة تأهيل المستشفيات العمومية وتحسين خدماتها في إطار مشروع صحة المغرب III للإصلاح الاستشفائي؛
- ✓ مواصلة أشغال بناء مستشفيات جهوية وإقليمية ومحلية و افتتاح المركز الاستشفائي الجامعي لوجدة وإنجاز الدراسات من أجل بناء المراكز الاستشفائية الجامعية لأكادير وطنجة و إعادة بناء مستشفى ابن سينا؛
- ✓ وضع سياسة وطنية للصيدلة، وإعادة النظر في عملية اقتناء الأدوية والمنتجات الصيدلانية، وتحسين آليات تدبير الأدوية في المستشفيات العمومية؛
- ✓ تفعيل استراتيجية للصحة النفسية وتكثيف برامج الوقاية ومكافحة السرطان بهدف تقليص عدد الوفيات الناجمة عن هذا المرض و كذا تعزيز الإجراءات ضد الأمراض المعدية وغير المعدية؛
- ✓ إعادة تأهيل مراكز الولادة بالوسط القروي وكذا تعزيز وعصرنة تجهيزات المراكز الصحية خصوصا لفائدة المستفيدين من نظام المساعدة الطبية ورعاية النساء الحوامل على مستوى مؤسسات الرعاية الطبية الأولية؛
- ✓ تعزيز المكتسبات المتعلقة بصحة الأم والطفل و ذوي الاحتياجات الخاصة.

الإنجازات و التوقعات من خلال أهم المؤشرات :



4.3.4 تيسير الولوج إلى السكن اللائق: (3,2 مليار درهم):

♦ التدابير المبرمجة برسم سنة 2014:

- ✓ تسريع برنامج مدن بدون صفائح عبر الإعلان عن 11 مدينة جديدة بدون صفائح؛
- ✓ انطلاق أشغال 8 برامج جديدة في إطار برنامج إعادة تأهيل البنايات الأيلة للسقوط بكل من الدار البيضاء، القباب، بنكريير، قلعة السراغنة، القصر الكبير، مكناس، آسفي، و سلا وذلك لفائدة 15.000 أسرة؛
- ✓ الالتزام ب 60 برنامج جديد للتأهيل الحضاري و المشاريع المتعلقة بسياسة المدينة.
- ✓ تحديد ثمن بيع المتر المربع المغطى للسكن للطبقة المتوسطة في مبلغ 7200 درهم عوض 6.000 درهم وذلك لجعل هذا المنتج أكثر جاذبية للمنعشين العقاريين وتشجيعهم على الانخراط فيه؛
- ✓ حذف إلزام مؤجري السكن الاجتماعي بإرفاق إقرارهم بنسخة من دفتر التحملات على اعتبار أن هذا الدفتر يخص المنعش العقاري الذي ينجز مشروع بناء السكن الاجتماعي ولا يخص مؤجري السكن المذكور

♦ أهم الإنجازات برسم سنة 2013:



الإجازات	مجال التدخل
<ul style="list-style-type: none"> * إطلاق حوالي 313.594 وحدة ب 412 مشروع متم يوليو 2013؛ * توقيع 643 اتفاقية بين الدولة والمستثمرين في نهاية شهر يوليو 2013 لإنجاز 1.162.218 وحدة سكنية جديدة؛ * تخصيص 20 وحدة سكنية على الأقل للكراء كسكن رئيسي لمدة لا تقل عن 8 سنوات و بإيجار 700 درهم شهريا، لكل مستثمر يستفيد من مزايا لهذا الغرض. 	السكن الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> * استكمال حوالي 1.315 سكن خلال النصف الأول من سنة 2013 ؛ * إحداث منتج جديد تتراوح مساحته المغطاة ما بين 100 و 150 متر مربع ولا يتعدى ثمن بيعه 5000 درهم للمتر المربع؛ * تمديد الإعفاءات الضريبية لبرامج إنجاز هذا النوع من السكن إلى غاية 31 دجنبر 2020، وذلك بهدف محاربة السكن غير اللائق. 	السكن منخفض التكلفة
<ul style="list-style-type: none"> * توسيع مجال تدخل صندوق التضامن للسكنى و الاندماج الحضري من خلال تخصيص حصيلة الرسم الخاص المفروض على حديد البناء و 20% من الناتج الضريبي على الرمل، و توسيع مجال تدخله ليشمل النفقات المتعلقة بالمعالجة والتدخل في النسيج العتيق والبنايات الأيلة للسقوط. 	إجراءات مختلفة

← المرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية :

◆ التذكير بالأهداف :



يبلغ الغلاف المالي المخصص للمرحلة الثانية من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 2011-2015 ما قدره 17 مليار درهم، تساهم فيها الدولة بنصيب 9,4 مليار درهم من خلال الميزانية العامة، و تروم تحقيق الأهداف التالية:

← برنامج مكافحة الفقر بالوسط القروي والذي سيستفيد منه 701 جماعة قروية؛

← برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري والذي سيستفيد منه 530 حيا حضريا؛

← برنامج محاربة الهشاشة من أجل دعم وتعزيز الإدماج العائلي والاجتماعي؛

← البرنامج الأفقي لدعم أنشطة التكوين وتعزيز قدرات التواصل لدى الفاعلين المكلفين بالتنمية البشرية؛

← البرنامج الخاص بتأهيل المجال الترابي الذي سيستفيد منه حوالي مليون شخص قاطنين ب 3.300 دوار تابعين ل 22 إقليم ، والذي يهم فك العزلة عن المناطق الجبلية .

◆ أهم الإنجازات :

← إنجاز أكثر من 12.700 مشروع و إجراء للتنمية، من بينها 2.521 نشاط مدر للدخل لفائدة حوالي 2,9 مليون مستفيد؛

← تحقيق استثمارات بحجم يناهز 7,45 مليار درهم تساهم فيها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمبلغ 4,4 مليار درهم، أي بنسبة تأثير إيجابي تقدر ب 43%.

◆ الآفاق المستقبلية :

← تقوية وتوسيع البرامج الحالية لهذه المبادرة؛

← إعطاء الأولوية لتعزيز آليات المواكبة لحاملي المشاريع المدرة للدخل؛

← إحداث بنك وطني للمعلومات الخاصة بالمشاريع الناجحة ؛

← وضع نظام دقيق للمراقبة و التتبع و تقييم الوقع.

← صندوق التماسك الاجتماعي :

◆ نفقات الصندوق:

منذ إحدائه سنة 2012، ساهم صندوق التماسك الاجتماعي في تعزيز الإجراءات الاجتماعية التي تستهدف الساكنة المعوزة، خاصة عبر تمويل النفقات المتعلقة ب:

دعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

دعم التمدرس ومحاربة الهدر المدرسي

تعميم نظام المساعدة الطبية "RAMED"



◆ الإنجازات و التوقعات:

توقعات سنة 2014	إنجازات سنة 2013	إنجازات سنة 2012	البرامج
توسيع قاعدة المستفيدين من هذا النظام وتحسين حكamته عبر تدبير جيد للموارد البشرية وتطوير إدارة المستشفيات العمومية.	تسجيل 1.995.898 أسرة إلى غاية 4 أكتوبر 2013 أي ما يناهز 5,47 مليون مستفيد.	تسجيل 366.281 أسرة إلى غاية غشت 2012 أي ما يناهز 1,01 مليون مستفيد.	مواكبة تفعيل و تعميم نظام المساعدة الطبية
استفادة 825.000 تلميذ ينتمون إلى 475.000 أسرة.	استفادة 783.000 تلميذ منحدر من 460.000 أسرة.	استفادة 670.000 تلميذ منحدر من 394.000 أسرة.	برنامج تيسير لمحاربة الهدر المدرسي
3.906.948 مستفيد	3.898.311 مستفيد	3.857.970 مستفيد	المبادرة الملكية "مليون محفظة"

← صندوق التكافل العائلي :

- يقوم هذا الصندوق، بتقديم دفعات مسبقة برسم النفقة لفائدة الأمهات المطلقات المعوزات ولأطفالهن المستحقين للنفقة؛
- إلى غاية شهر غشت 2013، قام صندوق التكافل العائلي، بتنفيذ 1.599 حكما قضائيا بمبلغ إجمالي بلغ 12,49 مليون درهم.

← برنامج التأهيل الترابي :

أهم الأعمال المنجزة برسم برنامج التأهيل الترابي :

الإنجازات إلى غاية يوليوز 2013	مجال التدخل	الهدف البرنامج الخامس الخاص بتأهيل المجال الترابي إلى تحسين ظروف عيش الساكنة في المناطق الجبلية والصعبة الولوج من خلال تعزيز الخدمات المرتبطة أساسا بالطرق و المسالك و الماء الصالح للشرب و الكهرباء، وكذا تحسين الخدمات المرتبطة بالصحة و التعليم بما فيها السكن الوظيفي لفائدة موظفي التربية الوطنية و الصحة. و تقدر التكلفة الإجمالية لهذا البرنامج، بحوالي 4,9 مليار درهم موزعة حسب مجال التدخل كما يلي:
<ul style="list-style-type: none"> * إنجاز 173 سكن وظيفي لفائدة موظفي الصحة * تشغيل 27 مستوصف بالوسط القروي * برمجة بناء 8 مراكز طبية * 41 سيارة إسعاف 	الصحة	<ul style="list-style-type: none"> • <u>الطرق</u> : 2.500 مليون درهم؛ • <u>الكهربة</u> : 1.162 مليون درهم؛ • <u>الماء الصالح للشرب</u> : 725 مليون درهم؛ • <u>السكن الوظيفي للمدرسين</u> : 450 مليون درهم؛ • <u>الصحة</u> : 75 مليون درهم؛
<ul style="list-style-type: none"> * إنجاز 1.795 سكن وظيفي لفائدة المدرسين 	السكن الوظيفي للمدرسين	
<ul style="list-style-type: none"> * إنجاز 1.577 كلم من الطرق و المسالك * إنجاز 23 قنطرة * إنجاز 09 منشآت فنية 	الطرق	
<ul style="list-style-type: none"> * كهربة 1.425 دوار * تزويد 705 دوار بالكهرباء 	الكهربة	
<ul style="list-style-type: none"> * إنجاز 252 نقطة ماء مزودة بالماء الصالح للشرب * تزويد 86 دوار بالماء الصالح للشرب * إنجاز 189 مشروع نقطة ماء * برمجة تزويد 36 دوار بالماء الصالح للشرب 	الماء الصالح للشرب	

← مواصلة السياسات القطاعية المندمجة الموجهة للعالم القروي و المناطق الجبلية بهدف تسهيل و لوجها للتجهيزات الأساسية :



- ✓ ربط 35.600 قرية بالشبكة الكهربائية في متم 2012، وبلغ معدل الربط بالشبكة 98%؛
- ✓ رفع وتيرة تنفيذ برنامج تعميم تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب قصد بلوغ معد و لوج بنسبة 95% برسم سنة 2014؛
- ✓ مواصلة تنفيذ البرنامج الوطني الثاني للطرق القروية من خلال بناء 1002 كلم من الطرق القروية وتهيئة 1345 كلم.

← مواصلة تفعيل البرامج الممولة في إطار صندوق تنمية العالم القروي و المناطق الجبلية وفق نفس المقاربة المندمجة.

4.4 إعادة التوازن للمالية العمومية وضمان استقرار الموجودات الخارجية:

1..4.4 ضمان استقرار الموجودات الخارجية في حدود 4 أشهر من واردات السلع والخدمات

تأمين احتياطي من العملة الصعبة	تقنين الواردات	دعم الصادرات
<p>← الحفاظ على استحقاق المغرب للخط الائتماني الممنوح من طرف صندوق النقد الدولي؛</p> <p>← تفعيل الاستراتيجية السياحية من أجل تحقيق أهداف رؤية 2020؛</p> <p>← دعم ومواكبة المغاربة المقيمين بالخارج :</p> <p>✓ إنعاش صندوق دعم الاستثمار الخاص بهم؛</p> <p>✓ تعزيز الإجراءات المتخذة لفائدتهم على مستوى الإدارة الضريبية والمحافظة العقارية.</p> <p>← تعبئة التمويلات الخارجية لضمان تمويل ناجع للسياسات الهيكلية و القطاعية، و ذلك في إطار الاتفاقيات الموقعة مع المؤسسات المالية العربية و الدولية.</p>	<p>← إعطاء الأولوية لتفعيل الإطار القانوني والتنظيمي لحماية المستهلك ؛</p> <p>← مواصلة تطوير وتطبيق معايير الجودة والسلامة؛</p> <p>← تسريع وتيرة تفعيل النظام المتعلق بوضعية المستوردين؛</p> <p>← مواصلة محاربة عمليات إغراق الأسواق المغربية و التهريب و التقليل من قيمة الفواتير عند الاستيراد.</p>	<p>دعم العرض التصديري من خلال تسريع وتيرة إنجاز برامج استراتيجية "مغرب تصدير +" عبر :</p> <p>← افتتاح 250 مقاوله/ برنامج التدقيق من أجل التصدير؛</p> <p>← توقيع 100 عقد/ برنامج خاص بعقود تنمية الصادرات؛</p> <p>← تأسيس 15 اتحادا للتصدير/ برنامج دعم اتحادات التصدير؛</p> <p>← تكوين 580 شخصا / برنامج التكوين و تقوية الكفاءات في مجال التجارة الدولية.</p>

2.4.4 خفض عجز الميزانية في حدود 4.9 % من الناتج الداخلي الخام

- ◆ **تحسين الموارد :** توسيع الوعاء عبر حذف الاستثناءات والإبقاء عليها فقط بالنسبة للقطاعات ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية.

← حذف الإعفاء الضريبي بالنسبة للمستثمرين الفلاحين الكبار، مع مواصلة تمتيع صغار ومتوسطي الفلاحين بهذا الاستثناء:

فرض الضريبة تدريجيا على الشركات الفلاحية الكبرى وعلى الدخول المتأتية من المستغلات الزراعية الكبرى التي تحقق رقم معاملات يفوق 5.000.000 درهم، وإعفاء المستغلات الزراعية الصغرى والمتوسطة والنشاطات الأخرى ذات الطابع الزراعي، كليا وبصفة دائمة ، إذا كان رقم معاملاتهما السنوي يقل عن هذا السقف، وذلك تفعيلا للتوجيهات الملكية السامية بمناسبة خطاب العرش و كذا للتوصيات الصادرة عن المناظرة الوطنية حول الجبايات:

- ✓ ابتداء من فاتح يناير 2014 إلى غاية 31 ديسمبر 2015 ، بالنسبة للمستغلات الزراعية التي تحقق رقم أعمال يساوي أو يفوق 35.000.000 درهما ؛
- ✓ ابتداء من فاتح يناير 2016 إلى غاية 31 ديسمبر 2017 ، بالنسبة للمستغلات الزراعية التي تحقق رقم أعمال يساوي أو يفوق 20.000.000 درهما ؛
- ✓ ابتداء من فاتح يناير 2018 إلى غاية 31 ديسمبر 2019 ، بالنسبة للمستغلات الزراعية التي تحقق رقم أعمال يساوي أو يفوق 10.000.000 درهما .

← إصلاح الضريبة على القيمة المضافة خاصة فيما يتعلق بالتوسيع الأمثل للوعاء من خلال :

- اقتصار أسعار الضريبة على القيمة المضافة على سعريين 10% و 20%
- تطبيق سعر 10% على بعض المنتجات والخدمات الخاضعة لسعر 7%
- تطبيق سعر 20% على بعض المنتجات والخدمات الخاضعة لسعر 14%
- إلغاء الإعفاءات على بعض المنتجات والخدمات.

← إلغاء إعفاء الدخول المتأتية من إيجار البناءات الجديدة أو البناءات الإضافية طوال السنوات الثلاث الموالية للسنة التي انتهى فيها بناؤها، والاحتفاظ بخصم 40 % في إطار ترشيد النفقات الجبائية.

4.4 إعادة التوازن للمالية العمومية وضمان استقرار الموجودات الخارجية:

◆ ترشيد النفقات :

- ◀ ضبط نفقات الموظفين عبر التحكم في كتلة الأجور :
- ترشيد استعمال المناصب التي تصبح شاغرة خلال السنة المالية عبر استعمالها حصريا لتسوية وضعية الموظفين في حالات الإلحاق أو الاستيداع أو تنفيذ أحكام قضائية أو قرارات إدارية ؛
- إرجاء تنفيذ القرارات المتعلقة بأية ترقية أو مراجعة للأجور والتعويضات أو الأنظمة الأساسية المتخذة خارج إطار قانون المالية للسنة إلى قانون المالية للسنة الموالية.
- ◀ ضبط نفقات السير العادي للإدارة و حصرها في الحد الأدنى الضروري مع التأسيس لمبدأ الاستغلال المشترك للإمكانات المتوفرة:
- الالتزام بعدم اقتناء و كراء السيارات إلا في الحالات الضرورية و المعللة و إخضاعها للترخيص المسبق لرئيس الحكومة؛
- العدول عن برمجة أية بنايات أو مساكن إدارية جديدة و تقليص نفقات الكراء المتعلقة بها مع تشجيع اللجوء إلى الانتماء الإيجاري العقاري؛
- عقلنة المهام بالخارج و حصر مصاريفها في الحد الأدنى الضروري لما يضمن التمثيل الرسمي في مختلف المنتديات و المؤتمرات الدولية و الاقتصاد في نفقات النقل المرتبطة بهذه المهام؛
- تقليص كلفة المشتريات عبر تفعيل مقتضيات المرسوم الجديد للصفقات العمومية فيما يتعلق بتكتل المشتريات.
- ◀ ترشيد نفقات الاستثمار وربطها بقدرة الإنجاز و بتحقيق النتائج:
- اعتماد التقييم كأداة للرفع من القدرة الاستثمارية في مجال البرمجة الميزانية؛
- الحرص على ترشيد النفقات المتعلقة بالدراسات و ربطها بالأهداف و النتائج المتوخاة منها، و الحرص على تفعيل و تثمين الدراسات المنجزة و الاستفادة المتبادلة بين مختلف القطاعات في المجالات ذات التدخل المشترك؛
- إلغاء اعتمادات الاستثمار المرحلة التي لم تكن محل أمر بالأداء ما بين فاتح يناير 2011 و 31 ديسمبر 2013.

يمكنكم الادلاء برأيكم حول هذا المشروع عبر العنوان التالي :

budget-citoyen@finances.gov.ma

الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والمالية
www.finances.gov.ma

الموقع الإلكتروني للخزينة العامة للمملكة
www.tgr.gov.ma

الموقع الإلكتروني للمديرية العامة للضرائب
www.tax.gov.ma

الموقع الإلكتروني لإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة
www.douane.gov.ma

المملكة المغربية



مديرية الميزانية

شارع محمد الخامس الحي الإداري الرباط – المغرب
الهاتف : 05-37-67-72-67 (+212) الفاكس : 05-37-67-75-30 (+212)